الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تحفيز المقاولاتية
– حالة ولاية بشار–

د. بن زاير مبارك أ. بن زاير عبد الوهاب

جامعة طاهري محمد– بشار– الجزائر

wahab.apolyoss@yahoo.fr
benzairmebarek@yahoo.fr

Received: April 2017 Accepted: May 2017 Published: June 2017

ملخص:

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية و ذلك عن طريق محاولة تنشيط القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الكلي للبد خارج المحروقات، و تعتبر المقاولاتية احد اهم الادوات المعول عليها في هذا الاطار، ليس كخيار و حسب بل كحتمية افرزتها التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

تهدف هذه الورقة البحيثة الى تسليط الضوء على مدى نجاح هيئات دعم و مرافقة المقاولاتية ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار– ولاية بشار–.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاول، هيئات دعم المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار– ولاية بشار–

رموز **jel**: H71 , R5 .

Abstract:

Algeria has sought since independence to get out of the circle of the rentier economies and that by trying to activate the contributing sectors in the composition of Total output Outside hydrocarbons ; entrepreneurship and considered one of the tools relied upon in this regard ; And not as an option but as inevitability were produced by the internal and external economic transformations.

And This paper aims to highlight the success of entrepreneurial support and accompany the bodies represented by the National Agency for Investment Development- province of Bechar-.

Key words: Entrepreneurship, Entrepreneur, Entrepreneurial support bodies, National Agency for Investment Development- province of Bechar-.

(JEL) Classification : H71 , R5.

مقدمــة:

تعتبر المقاولاتية من أهم الآليات التي يعتمد عليها صناع القرار لتنشيط الحركية التنموية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، و مما لاشك فيه أن تعزيز روح المقاولاتية يحتاج الى دعم من طرف الدولة و مؤسساتها العمومية خصوصا في الدول النامية التي يواجه فيها حاملي الافكار عقبات مختلفة تحول دون تجسيد أفكارهم الى مشاريع على ارض الواقع.

في هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الجزائر قد بذلت جهود كبيرة لتوفير بيئة استثمارية محفزة و ذلك من خلال هيئات الدعم و المرافقة وما تقدمه من وسائل و آليات تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و المالية، حيث تتعدد وظائف و مجالات تخصص هذه المؤسسات ليس لتغطية مختلف القطاعات فحسب بل أيضا لضمان التوازن فيما بينها في ظل ما تفرضه الطبيعة الاقتصادية للبلد.

و في اطار التكييف مع التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار سابقا من اجل بعث روح المقاولاتية خصوصا في الأوساط الشبابية.

و تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز المقاولاتية على مستوى ولاية بشار انطلاقا من الاشكالية التالية:

إلـى أي مــدى تساهم الوكــالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز المقــاولاتية على مستوى ولاية بشار؟

و للإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية يتم التطرق الى المحاور التالية:

- **مــقدمـة**
- **المحور الأول**: الاطار النظري للمقاولاتية.
- **المحور الثاني**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار – ولاية بشار- و دورها في تحفيز المقاولاتية.
- **خـــلاصة.**

I-المـــحور الأول الاطـــار النـظري للمقاولاتيـــة:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التنويع الاقتصادي و خلق مناصب الشغل و تطوير المنتج المحلي، ومن هنا تسعى مختلف الدول الى توفير الدعم لتحفيز روح المقاولاتية و فتح الباب امام حاملي الافكار للمبادرة بتجسيدها على ارض الواقع.

و مع انهيار النظام الاشتراكي وسيطرت الاقتصاد الرأسمالي وبروز انماط جديدة في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية السياسية، أصبحت معظم دول العالم مع اختلاف سياستها و مستويات التنمية فيها تهتم و تسعى لتشجيع الاستثمار الخاص المتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تعتبر المقاولاتية الأداة المعول لبناء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

I-1-تعريف المقاول و المقاولاتية:

I-1-1الـمقاول:

قبل التطرق الى تعريف المقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن ففي فرنسا و خلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية و يتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى لتحمل مخاطر اقتصادية. أما خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه الى انشطة المضاربة ويعتبر ساي (Say) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم اذ يعتبر المبدع الذي يقوم بجمع و تنظيم وسائل الانتاج، بهدف خلق منفعة جديدة[i].

كما عرف شومبيتر المقاول بأنه ذلك الشخص الذي لديه الارادة و القدرة لتحويل فكرة جديدة او اختراع جديد الى ابتكار[ii].

اضافة الى هذا فإن المقاول هو الذي ينمي و يبتكر شيئا ذا قيمة من لاشيئ، فيأخذ الفرص المتعلقة بالموارد و الالتزام بالرؤيا و كذلك أخذ عنصر المخاطرة[iii].

و عليه فإن أهم ميزة في المقاول هي الارادة و القدرة و بشكل مستقل ليكون مستعدا لتحويل فكرة جديدة الى

ابتكار يجسد على ارض الواقع مع ورود احتمال المخاطرة من اجل تحقيق عوائد مالية.

I-1-2-المقاولاتية:

المقاولاتية لغة: هي كلمة انجليزية الأصل و قد ترجمة الى الفرنسية بمصطلح Enterpreneurait الذي يعني حاول أو بدأ و تضمن فكرة التجديد و المغامرة[iv].

و أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال و متداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين و الاداريين مسألة المبادرة الفردية و المقاولة، ويعد " بيتر داكر" من الأوائل الذين أشاروا الى ذلك في سنة 1985 من خلال اشارته الى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير الى اقتصاديات مقاولاتية[v].

و تعرف المقاولاتية على أنها: الفعل الذي يقوم به المقاول و الذي يُنفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متعددة، ممكن أن يكون عبارة عن انشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[vi].

كما تعرف المقاولة على أنها عملية انشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي الى ولادة و ظهور هذه المنظمات، بمعنى اخر مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسته الجديدة[vii].

و يبدو واضحا من خلال هذه التعريفات ان المقاولة هي عبارة عن الألية التي من خلالها يتمكن المقاولون ليس فقط من تجسيد افكارهم و مشاريعهم على ارض الواقع وحسب بل أيضا يتسنى لهم الاشراف على سيرها الحسن و حتى توسيعها في الاطار القانوني المناسب، و من هنا اكتسبت المقاولاتية مكانة مهمة عند الحديث عن تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تتعدد المقاربات التي تعالج المقاولاتية بتعدد زاويا النظر، فهناك من يعتبر المقاولايتة على أنها انتهاز أو بالأحرى استغلال للفرص التي يجب على المقاول اكتشافها ثم تقيمها و اخيرا المباشرة في اسغلالها، مثل المفكر (Venkataraman) وفي ظل هذه المقاربة تكون المقاولاتية محصورة في انتاج السلع و الخدمات، و هنالك من يرى ان المقاولاتية هي انشاء تنظيمات جديدة في الحد الأدنى و قد تجاوز الروؤية الحديثة للمقاولاتية في هذا الاطار فكرة انشاء المؤسسات الى فكرة البروز التنظيمي، اي بروز اشكال جديدة للتنظيم انطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل، في حين توجد مقاربات اخرى تعتبر المقاولاتية كأداة لخلق قيمة جديدة بالنسبة للفرد او للمجتمع ككل، فقد عرف Bruyat المقاولاتية كموضوع علمي للبحث في الثنائية الفرد، خلق القيمة.

اضافة الى هذا فان المقاولاتية ترتبط بشكل كبير بالابداع، و تعود جذور هذه المقاربة الى الاقتصادي Schumpeter و الذي اظهر خمس انواع من الابداع هي: المواد الجديدة للاستهلاك سواء كانت سلعا او خدمات او حتى طرق جديدة لاستغلال مصادر المواد الأولية، الطرق الجديدة للانتاج، الطرق الجديدة للنقل ، الأسواق الجديدة و اخيرا الانواع الجديدة للتنظيم الصناعي، ويقوم المقاول من خلال ابداعه في هذه المجالات بتقديم شيئ جديد لم يتوصل اليه غيره.

I-2-المقاولاية في الجزائر:

ترتبط المقاولاتية ارتبطا وثيقا بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خصوصا على الصعيد القانوني و السياسي.

وفيما يتعلق بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين اساسيتين،حيث تمتد المرحلة الأولى من الاستقلال الى بداية نهاية الثمانينات وتليها المرحلة الثانية بعد التسعينات الى وقتنا الحاضر، وفيما يلي مميزات كل مرحلة:

I-2-1-مرحلة بعد الاستقلال الى نهاية الثمانينات:

ان تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذا المرحلة بالتخطيط المركزي الموجه ضمن الاطار الاشتراكي كان لابد له ان ينعكس بالسلب على المقاولاتية التي اقتصرت على بعض الصناعات التحويلية التقليدية ذات الطابع العائلي نظرا لاحتكار الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في تكوين بيئة اقتصادية راكدة في مجال المبادرة، اضافة الى هذا فان الوضعية العامة الرديئة –سواءا على الصيد التعليمي او الصعيد المادي- للشعب الجزائري بسبب مخلفات الاستعمار خصوصا الطبقة الشبابية التي تعتبر الركيز الاساسية للروح المقاولاتية كان لها اثر سلبي كبير على المقاولاتية.

و في ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج ايجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الانتاجية و المردودية.

و استجابة لهذه الوضعية الحرجة، شرعت الدولة انطلاقا من سنة 1982 في تطبيق برنامج اعادة الهيكلة العضوية و المالية الرامي الى تحسين نظام تسيير المؤسسة الوطنية و اعطاءه اكثر مرونة ولا مركزية في اتخاذ القرار و ذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة الى مؤسسات ذات أحجام أصغر و أكثر تخصصا، و لقد ترتب عن هذا البرنامج ارتفاع كبير في عدد المؤسسات العمومية، حيث تشير الاحصائيات الى انه مع نهاية سنة 1984 كان القطاع العمومي بمختلف فروعه مكونا من 475 مؤسسة عمومية ذات طابع وطني ، و حوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية[viii].

I-2-2- مرحلة ما بعد الثمانينات :

لقد عكس انهيار اسعار المحروقات في الاسواق العالمية سنة 1986، و الذي تسبب في انخفاض مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل اساسي على اموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي، هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج اعادة الهيكلة العضوية و المالية الذي خضعت له مؤسساته و الذي لم يتمكن من تحقيق أهدافه و لو جزئيا[ix].

و لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الاصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن اجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسيرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق مليكة المؤسسات نيابة عن الدولة[x].

و بالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الاصلاحات، الا انها لم تتمكن هي الاخرى من تحسين وضعية هذا القطاع، بل على العكس عجزت صناديق المساهمة على تحقيق الاهداف المسطرة لها بسبب محدودية الاطار القانوني الممنوح لها، و التدخل الدائم للدولة كمالكة مسيرة و سلطة عمومية[xi].

كل هذه الخطوات كانت عبارة عن مرحلة انتقالية ضرورية لتحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة جديدة لا بد منها الا و هي مرحلة الاقتصاد الحر، حيث يعتبر قانون الخصخصة الصادر سنة 1995 الارضية الحقيقة التي سمحت بإنهاء الاحتكار الكبير لمختلف القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا ضمن بيئة محفزة للمبادرة و المقاولاتية.

ثم بعد ذلك توالت القوانين الهادفة الى تحفيز انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مجموعة من القوانين و الأوامر على رأسها الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في 20 اوت سنة 2001 و يليه القانون المعدل و المتم رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 و الذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار، و انشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار و الموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، اضافة الى هذا تم بموجب هذا القانون انشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار[xii].

و ينص القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اضافة الى ما سبق على تاسيس هياكل و مراكز خاصة هدفها تسهيل اجراءات التاسيس و اعلام و توجيه ودعم و متابعة المؤسسات، و من بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بالاضافة الى استحداث مجموعة من حاضنات الاعمال و مشاتل المؤسسات.

و بالرغم من هذه الجهود و الامكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الاطار، الا ان التجربة اظهرت الفارق الكبير بين الاهداف المسطرة من وراء هذه البرامج و النتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الاسبوع العالمي للمقاولاتية 2013 الذي ينظم على مستوى ازيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر ان هذه الاخيرة خسرت رهان انشاء 02 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي اعلنته قبل عشر سنوات[xiii].

II-المحور الثاني:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- بشار-.

نظرا للأهمية البالغة التي توليها السلطات الجزائرية للاستثمار فقد تم إنشاء العديد من الأجهزة التي تعمل على تسيير و تنظيم مختلف النشاطات الاستثمارية و دعمها، خصوصا على المستوى العملي و التنفيذي و الذي نجد على رأسه المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار.

II-1- نشأة الوكالة الطنية لتطوير الاستثمار:

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I [xiv]) مؤسسة عمومية إدارية، تهدف بشكل عام الى تنظيم النشاطات الاستثمارية وتقديم الدعم لها خصوصا خلال مرحلة الانشاء، وقد تم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422هـ الموافق ل 20 غشت سنة 2001 المعدل والمتمم و الذي نص على أنها عبارة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتدعى في صلب النص الوكالة[xv].

وتجدر الاشارة الى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جاءت كمحاولة لإعادة بث النشاط من جديد في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار سابقا، و من أجل ضمان فعالية أكبر للوكالة تم إنشاء شباك وحيد ، مؤهل للقيام بالترتيبات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، يتضمن الشباك الوحيد عدة إدارات في آن واحد، تم تعدادها في المادة 25 من الامر 01-282 المتعلق بتنظيم و صلاحية الوكالة، و الذي يعتبر حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 06-356 تمثيلية للوكالة على المستوى المحلي.

II-2- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أ-مهمة إعلامية: تضمن الوكالة إستقبال وإعلام المستثمرين، وذاك بوضع أنظمة إعلامية تسهل للمستثمرين الحصول على معلومات إقتصادية ووضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة وكذا وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين مع ضمان نشر كل هذه المعطيات.

ب- مهمة تسهيلية: قصد تسهيل إجراءات الإستثمار على المستثمرين، قام المشرع بتقريب الوكالة إليهم وذالك بإنشاء شباك وحيد لا مركزي (G.U D)[1]، و لايكتفي الشباك الوحيد بمنح مساعدته للمستثمرين الذين يقومون بالتصريح بمشاريعهم ، والذين يريدون الإستفادة من الإمتيازات، بل يستفيد من خدماته كل المستثمرين، و يستفيد أعضاء الشباك الوحيد في مزاولة مهامهم من مواعيد قصيرة، يتم تحديدها بطريقة محدودة جدا، و هي مذكورة بالتفصيل في الفقرات من واحد إلى عشرة من المادة 25 من المرسوم التنفيذي 282/01.

ت-مهمة ترقية الإستثمارات: ويكون ذلك من خلال التعاون بين الهيئات الخاصة والعمومية في الجزائر وفي الخارج بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار وطنياو من جهة أخرى وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها كبيئة جاذبة و محفزة للاستثمار، و من هنا تحاول الوكالة أن تطور العلاقات بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وذلك من أجل تبادل المعلومات و الخبرات من خلال اللقاءات و الأيام الدراسية وغيرها من أدوات التبادل.

ث-مهمة المساعدة: تقوم من خلالها الوكالة بإستقبال المستثمرين والتكفل بهم وتوجيههم ، وتتكفل المصلحة على مستوى الشباك الوحيد بالقيام بكل الترتيبات المتعلقة بإنجاز مشروعهم من خلال خدمة الاستشارات مع امكانية اللجوء الى استشارة أجنبية عند الحاجة، وتمس المساعدات المقدمة من طرف الوكالة المستثمرين الأجانب بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم.

II-3- الشباك الوحيد غير المركزي على مستوى ولاية بشار:

تعتبر ولاية بشار أحد أهم الولايات الجنوبية نظرا لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية وبشرية إذ تتربع على مساحة تقدر ب: 164.881كلم^2 وتعداد سكاني يبلغ حوالي: 279.851 نسمة موزعين على 12 دائرة و 21 بلدية، كل هذه المؤهلات دفعت بالكثير الى تصنيفها كعاصمة للجنوب الغربي و أهلها الى احتلال مكانة مهمة ضمن سياسات و برامج تطوير الجنوب.

[1] G.U.D :Guichet Unique décentraliser .

حيث تسعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- الشباك الوحيد غير المركزي- على مستوى ولاية بشار و الذي تم انشاءه بتاريخ 2011/07/03 الى دعم و تحشيع الاستثمارات الخاصة خصوصا التي تنشط في القطاعات الاستراتيجية مثل النقل و الصناعة وغيرها، وفيما يلي بعض المعطيات على الوكالة في ولاية بشار[xvi]:

العنوان :الحي الشهيد بن علي، محل أ 10 و 07 ، المنطقة الزرقاء (تم تغيير المقر الى حي السلام مؤخرا)

المسؤول : السيد صالح عبد الكريم، مدير

الهاتف. : 49.81.91.62 (0) 213

الفاكس. : 49.81.91.13 (0) 213

البريد الالكتروني :gubechar@andi.dz

و فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار –الشباك الوحيد غير المركزي ولاية بشار- فالمخطط التالي يوضح ذلك:

المخطط رقم (1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-الشباك الوحيد غير المركزي بشار-

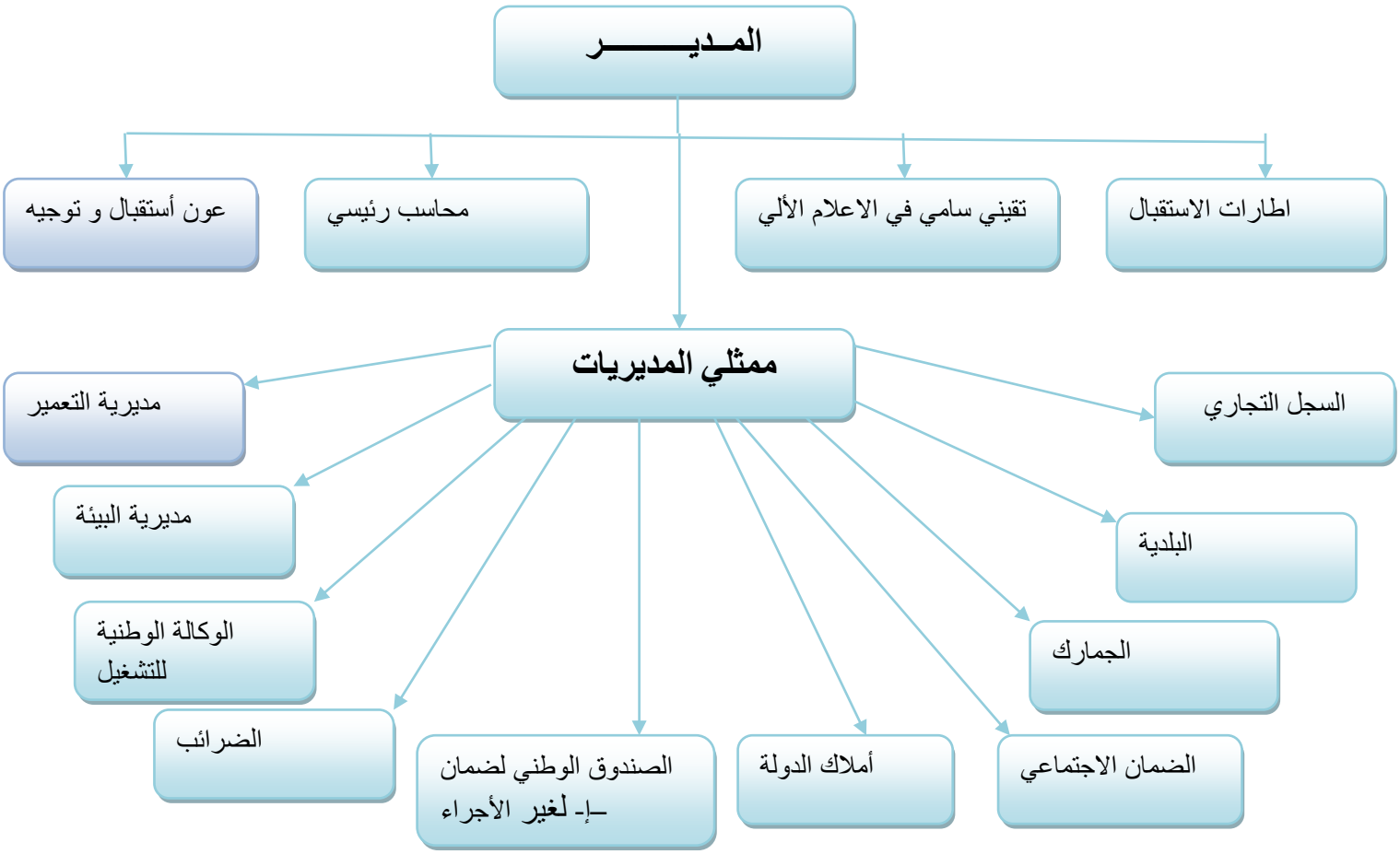

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- ولاية بشار-

يبين المخطط رقم (1) و الذي يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- ولاية بشار- بإن الوكالة تحتوي على طاقم يتضمن أعوان اطارات الاستقبال و تقع على مسؤوليتهم استقبال المقاولين و توجيههم فيما يخص التحفيزات و الخدمات التي تقدمها

الوكالة، إضافة الى هذا فان الهيكل التنظيمي للوكالة يقتضي توفر اعوان في الاعلام الالي و تتمثل مهامهم في الاشراف على معدات الاعلام الألي على مستوى الوكالة و الاشراف على تحديث موقع الوكالة الذي يعتبر منصة اعلامية و تحسيسية كحلقة وصل بين الوكالة و المقاولين وذلك بتزويدهم بالمعلومات و المستجدات و الاحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة و خدماتها، أما منصب المحاسب فهو ضروري لسيرورة عمل الوكالة.

و لعل البارز في الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- الشباك الوحيد غ المركزي بشار- هو ضمه لممثلي عن مختلف الهيئيات و المديريات ذات الصلة المباشرة بميدان الاستثمار و المقاولة، وهذا شيئ مهم جدا يضمن التنسيق بين مختلف تلك المديريات فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية و المقاولية على مستوى الولاية.

و فيما يلي وكخلاصة للبحث بعض الاحصائيات المتعلقة بالمستثمرين الذين قاموا بإيداع ملفاتهم على مستوى الشباك الوحيد غير المركزي لوكالة تطوير الاستثمار لولاية بشار.

-قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية أحد أهم القطاعات التي تحضى بإهتمام كبير من طرف الدولة سواءا على المستوى الوطني بشكل أو على مستوى ولاية بشار بشكل خاص وفيما يلي احصاءات المقاولين الذين تقدموا للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية بشار:

الجدول رقم (01): تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية بشار –قطاع البناء و الأشغال– العمومية خلال الفترة 2011–2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع- قطاع البناء و الأشغال العمومية	04	30	'29	40	42
المبلغ(ألف د.ج)	7930	18900	25000	25030	28000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية بشار.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن اقبال المستثمرين الناشطين في قطاع الأشغال العمومية والبناء سجل تطورا متواصلا خلال الفترة الممتدة من سنة 2011-2015 حيث قفز من 04 مشاريع سنة 2011 الى 30 مشروع خلال السنة الموالية فقط وهذا يدل على أن التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة بدأت تستقطب هؤلاء المقاولين و بدأت تلقى صدا جيدا بين أوساطهم على الرغم من أن نشاط الوكالة كان ما يزال حديثا، ثم يستمر تطور عدد المشاريع المسجلة ضمن الوكالة في مجال قطاع البناء و الأشغال العمومية لكن بوتيرة بطيئة حيث انتقل من 40 مشروع سنة 2014 الى 42 مشروع سنة 2015 وهذا يعد مؤشر سلبي على مدى تطور اقبال المقاولين على الخدمات المقدمة من طرف الوكالة خصوصا على مستوى قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يعد قطاع نشط جدا نظرا لسياسة العامة التي تنتهجها الجزائر لتوفير السكنات و البُنى التحتية في الوطن ككل و ولاية بشار على وجه الخصوص، و بشكل عام فإن اقبال المقاولين على الوكالة الوطنية على مستوى ولاية بشار فيما يتعلق بقطاع البناء و الأشغال العمومية و الاستفادة

مما تقدمه لهم من خدمات يبقى ضعيفا جدا إذ ما قُرن بالعدد الاجمالي للمشاريع المسجلة في هذا القطاع على مستوى السجل التجاري للولاية و البالغ عددهم2011 مشروعا بشكل تراكمي الى غاية تاريخ 25/01/2017، و بالتالي فان مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز روح المقاولاتية بقطاع البناء و الشغال العمومية يبقى ضئيلا نظرا لأهمية هذا القطاع و ذلك لعدة أسباب بعضها متعلق بالوكالة في حد ذاتها حيث ان خدماتها تعتبر محدودة في هذا القطاع و تتمثل في التسهيلات الجبائية فيما يتعلق باقتناء معدات البناء و ألاته في حين تتمثل مطالب المقاولين في الحصول على تمويل كامل لاقتناء تلك المعدات و الآلات، اضافة الى هذا توجد أسباب متعلقة بطبيعة النشاط المقاولاتي في قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يتميز بمنافسة شرسة بين كبار المقاولين ذو الخبرة و الكفاءة مما يحول دون فتح المجال أمام المقاولين الصغار و الشباب.

-قطاع النقل:

لقد سعت الجزائر الى تطوير قطاع النقل بمختلف أنواعه نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها هذا القطاع كأداة لتطوير الاقتصاد و التنمية المحلية خصوصا في الولايات الجنوبية مثل ما هو الأمر في ولاية بشار.

وفيما يلي تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل الاستفاذة من الخدمات التي تقدمها الوكالة:

الجدول رقم (02): تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية بشار – قطاع النقل- الفترة 2011-2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع- قطاع النقل-	21	65	51	25	30
المبلغ(ألف د.ج)	5150	11600	8000	7000	8700

-المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية بشار.

من خلال الجدول رقم (02): نلاحظ أن عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل سجلت عددا معتبرا منذ البداية حيث بلغت 21 مشروعا اشماريا بقيمة اجمالية قدرها 5150دج سنة 2011 وهو عدد معتبر و ما يلاحظ أيضا أن هذا العدد قد تضاعف الى 65 مشروعا سنة 2012بقيمة اجمالية قدرها 11600دج وهي بداية موفقة تدل على مدى اقبال المقاولين و استفادتهم من التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة، لكن هذا الاقبال الجيد ما يلبث أن يتراجع خلال السنوات المقبلة حيث تنخفض عدد المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الى 25 مشروعا بقيمة اجمالية قدرها 7000 دج سنة 2014 وان عاد الاقبال من طرف المقاولين على التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة حيث ارتفع عدد المشاريع سنة 2015 الى 30 مشروعا لكن يبقى الاقبال ضعيفا جدا على الرغم من أن قطاع النقل يشكل ركيزة اساسية في التنمية المحلية على مستوى ولاية بشار والوطن ككل و يشهد حركية كبيرة بشتى الأصناف سواءا نقل الأشخاص (الجماعي و الفردي) أو نقل البضائع و السلع خصوصا أن عدد السجلات التجارية المفتوحة على مستوى السجل التجاري لولاية بشار في قطاع النقل و الخدمات المرفقة تبلغ 2669 مشروعا مسجلا بشكل تراكمي الى غاية تاريخ2017 /25/01، و لعل هذه المساهمة الضئيلة في تحفيز المقاولاتية من طرف الوكالة يرجع الى أنها تشترط عدم بيع أليات النقل المستفادة من التخفيزات و التخفيضات الجبائية الا بعد تجاوز مدة معينة تختلف على حسب نوع ألة النقل و طبيعتها فقد تبلغ أحيانا 05 سنوات و هذا عائق كبير أمام المقاولين في قطاع النقل الذي تتميز معداته بسرعة الاهتلاك وبالتالي يرغب المقاولون ببيع وتجديد أليهم ومعداتهم في اجل قصير نسبيا لذى يجب اعادة النظر في هذا الأمر لحل لهذا المشكل.

-قطاع الصناعة:

حظي قطاع الصناعة باهتمام بالغ من قبل المشرفين على السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال،وفيما يلي تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع الصناعة من أجل الاستفاذة من التحفزات المقاولاتية التي تقدمها الوكالة:

-الجدول رقم (03): تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية بشار – قطاع الصناعة– الفترة 2011-2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع-قطاع النقل-	01	04	04	05	08
المبلغ(ألف د.ج)	460	1000	7000	8000	103000

-المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار– بشار–

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ان اقبال المستثمرين الناشطين في قطاع الصناعة على مستوى ولاية بشار على التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شهد تطورا مستمرا منذ بداية سنة 2011 الى غاية سنة 2015 حيث انتقل خلال طول هذه الفترة من مشروع واحد بقيمة 460دج الى أن بلغ 08 مشاريع خلال نهاية سنة 2015 بيقمة اجمالية قدرها 103000دج وهو مؤشر ايجابي جدا، ورغم كل هذا يبقى عدد المشاريع قليل و التي تعتبر في مجملها مشاريع صناعية خفيفة و تقتصر على التجميع لا اكثر رغم ، و الجدير بالذكر أن العقبة الكبيرة التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع هي مشكلة العقار هذا رغم استحداث منطقة صناعية جديدة بالولاية اضافة الى المنطقة الصناعية القديمة لكن يبقى قطاع الصناعة في ركود،فكما هو معرف أن المشاريع الصناعية لا تشهد حركية كبيرة على المستوى الوطني ككل بما في ذلك ولاية بشار على الرغم من المجهودات المبذولة في هذا الصدد لنهوض بالقطاع الصناعي.

-قطاع الخدمات و السياحة:

تمتلك ولاية بشار مؤهلات سياحية كبيرة تؤهلها الى احتلال مراكز أولى ضمن الوطن كوجهة سياحية

و لما لا ضمن العالم الخارجي، ومن هنا كانت المساعي حثيثة من طرف السلطات المحلية للنهوض بهذا القطاع المعول عليه، وفيما يلي تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع الخدمات و السياحة من أجل الاستفاذة من التحفزات الجبائية التي تقدمها الوكالة:

الجدول رقم (04): تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية بشار – قطاع الصناعة– الفترة 2011–2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع- قطاع الخدمات و السياحة	02	06	08	06	05
المبلغ(ألف د.ج)	220	2580	3800	3770	1800

المصدر من اعدا الباحثين بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار– بشار–

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن عدد المشاريع المدرجة ضمن قطاع الخدمات و السياحة تشهد اقبالا متواضعا جدا على الاستفاذة من ما تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من دعم وتسهيلات للمقاولين، على الرغم من أن عدد المشاريع بلغ سنة 2015 مايقارب 05 مشاريع بقيمة اجمالية قدرها 1800دج في حين لم يتعدى 02 مشروع سنة 2011 بقيمة اجمالية قدرها 220دج هذا مع العلم أن سنة 2013 شهدت تسجيل أكبر عدد من المشاريع المدرجة للاستفادة من التسهيلات على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية بشار، و من هنا يجب على الوكالة اعادة النظر في طبيعة التحفيزات التي تقدمها للمقاولين في قطاع السياحة و محالة تكيفها مع ما يتناسب مع احتياجات القطاع، الأمر الذي لا يتم الا من خلال دراسة عميقة للقطاع و التشاور مع الناشطين فيه هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجب على الوكالة استهداف المناطق السياحية المتوفرة و بكثرة ضمن الولاية و العمل على تخصيص تحفيزات تتناسب و طبيعة كل منطقة على حدى، اضافة الى هذا وجب على الوكالة توفير قنوات اتصال و تبادل معلومات مع مديرية السياحة على مستوى الولاية للإلمام بحتياجات القطاع بشكل أفضل.

كما تجدر الاشارة بأن عدد السجلات التجارية المفتوحة على مستوى السجل التجاري لولاية بشار ضمن قطاع الخدمات و السياحة بلغ ما يقارب 4324 ملف وهو رقم يبرز مدى ضعف اقبال المقاولين في هذا القطاع على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الاستفاذة من الخفيزات و الخدمات التي تقدمها، رغم انه يشكل قطاع واعد بالنسبة للمقاولين خصوصا الشباب منهم نظرا لتلائمه مع تطلعاتهم من جهة و لما يحضى به من دعم من طرف الدولة باعتباره احد القطاعات المعول عليها للنهوض بالتنمية ككل.

- **خلاصة:**

لعل أهم نتيجة يمكن الخروج بها من خلال هذه الورقة البحثية هي مدى الجهوذ المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتحفيز المقاولتية بمخلفت الطرق و في مختلف القطاعات إن على المستوى الوطني بشكل عام و على مستوى ولاية بشار بشكل خاص، و لكن هذه الجهود لم تؤدي الى النتائج المرجوة منها بالشكل الأفضل هذا فيما يتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إذ يبقى الاقبال على التحفيزات المقاولاتية للمستثمرين المقدمة من طرف الوكالة ضعيفا ، لتبقى اشكالية تطوير المقاولاتية على متسوى الولاية مطروحة و بشكل ملح، و لتدارك الأمر نقترح جملة من النقاط يتمثل أهمها في:

- العمل على تعريف المقاولين خصوصا الشباب منهم بالخدمات و التحفيزات التي تقدمها الوكالة من خلال الأيام المفتوحة و الحملات التحسيسية التي يجب أن لا تظل حبيسة مقر الوكالة بل أن تشمل الوسائل الاعلامية مثل الاذاعة المحلية و غيرها من وسائط الاعلام.

- العمل على إبرام عقود شراكة بين الوكالة و المؤسسات الأخرى الناشطة في مجال دعم المقاولاتية مثل E.N.S.A.J و البنوك وغيرها لتسهيل العميلات و اختصار الوقت على المقاولين الراغبين في الاستفاذة من خدمات الوكالة.
- العمل على تكوين الفريق العامل على مستوى الوكالة و تطوير قدراتهم خصوصا المحتكين منهم بشكل مباشر مع المقاولين من أجل ترقية وتحسين الخدمات المقدمة للهم وعكس صورة حسنة على مدى جدية الوكالة في تطوير المقاولاتية على مستوى الولاية.
- العمل على الأخذ برأي المستثمرين خصوصا ذوي الخبرة منهم و إشراكهم في عملية تطوير الخدمات المقدمة من طرف الوكالة.
- إعطاء الأولوية في التسهيلات و التحفيزات للقطاعات الاستثمارية التي تتماشى مع مؤهلات الولاية و التي يمكن الاعتماد عليها لتطوير التنمية المحلية مثل السياحة.

إضافة الى هذا و من خلال ما سبق يمكن القول بأن تحفيز المقاولاتية و نشر فكر المبادرة خصوصا لدى خريجي الجامعات و الشاب يشكل أداة مهمة في المساهمة في دفع قطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى الامام ليس على مستوى ولاية بشار و حسب بل على مستوى الوطني ككل مما يساهم في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد و تنويع القطاعات المساهمة في ذلك خارج قطاع المحروقات.

الاحالات و المراجع:

i -Jean-luc Guyot et Jean Vandewattyne**, les logque d'action entreprenuraile, ler édition: éditions de Boeck université Bruxelle , 2008,P16.**

ii -Michel Hernandez**, l'entrepreneurait: approche théorique**, Edition l'harmattan, Paris, 2001, P:13.

[iii]–بلال خلف السكارنة، **الريادة و ادارة منظمات الأعمال**، درا المسيرة، عمان، 2007، ص 18

[iv]– لفقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة– حالة برنامج CREE GERME**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم تسيير، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص 25.

[v]– العربي تيقاوي، درو حاضنات **الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج للمقاولاتية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين و فرص العمل، يومي 08–06 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص09.

[vi] -Michel Hernandez , op.cit, p13.

[vii] -Alin Fayolle, **Entrepreneuriat** , Dunod, paris, 2004, P29.

[viii] -Nacer Eddin Sadi, **la privatisation des entreprises publique en Algérie**, 2[émé] Edition, Office des publication universitaire, France, 2006, p29.

[ix]– ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1999، ص 180.

[x]– سوامس رضوان، **العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية و النقدية الجارية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسة الوطنية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، يومي: 22–23 أفريل 2003، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 14.

[xi] – Nacer Eddin Sadi, Op.Cit. p54.

[xii]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 47، الصادر في اوت سنة 2001، ص 04.

[xiii]– محمد قوجيل، يوسف قريشي، **سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، سنة 2015، ص 158.

[xiv] –A.N.D.I : Agence national pour le développement des investissements

[xv]– الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادر في 11 أكتوبر سنة 2006، المادة الأولى من الباب الأول، ص 14.

[xvi]– **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=406 (تصفح يوم: 2017/02/20).